

موقف الأمم المتحدة من الاعتداء الصهيوني على المفاعل النووي العراقي 1981

م.د. سجاد عبد المنعم مصطفى

جامعة الانبار / كلية التربية للعلوم الانسانية

Sajjad.alani@uoanbar.edu.iq

الملخص:

شهدت الساحة الدولية في حزيران 1981 حدثاً مهماً تمثل في قيام الكيان الصهيوني بالاعتداء على العراق وذلك باستهداف مفاعل تموز النووي في خضم انشغال العراق في الحرب العراقية الايرانية، الأمر الذي ولد ردود فعل واسعة داخل الأمم المتحدة بشقيها الامانة العامة ومجلس الامن، اذ عدت المنظمة الدولية أن الضربة تمثل انتهاكاً صريحاً لسيادة العراق وخرقاً لميثاق الأمم المتحدة الذي يحظر استعمال القوة ضد الدول الأعضاء خارج إطار الدفاع الشرعي، فعقد مجلس الأمن جلسات طارئة لمناقشة الاعتداء بعد أن قدم العراق شكوى رسمية طالب فيها بإدانة الكيان الصهيوني وتحميله المسؤولية الكاملة عن العدوان، وبعد مناقشات، أصدر المجلس بالإجماع القرار رقم 487 لسنة 1981 الذي أدان الهجوم الصهيوني وعده عملاً عدوانياً يتعارض مع المبادئ الدولية، وأكد القرار حق العراق في تطوير برنامج نووي سلمي تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ودعا الكيان الصهيوني إلى الامتناع عن تكرار مثل تلك الأعمال والالتزام بمعايير عدم الانتشار الاسلحة النووية، وأظهر موقف الأمم المتحدة حرصاً على حماية قواعد النظام الدولي ومنع خلق سوابق خطيرة تتيح استعمال القوة ضد منشآت نووية خاضعة للرقابة الدولية. وعلى الرغم من أن القرار لم يتضمن عقوبات، فإنه شكّل إدانة سياسية واضحة أثبتت قدرة المنظمة على تحقيق إجماع دولي في مواجهة اعتداءات تمس الأمن الإقليمي والدولي.

الكلمات المفتاحية: مفاعل تموز، العراق، اسرائيل، الكيان الصهيوني، اوزيراك.

The position of the United Nations regarding the Zionist aggression on the Iraqi nuclear reactor in 1981

Dr. Sajjad Abdulmunem Mustafa

University of Anbar/ College of Education for Humanities

Abstract:

In June 1981, the international arena witnessed a significant event when the Zionist entity carried out an attack on Iraq by targeting the Tammuz nuclear reactor, at a time when Iraq was heavily engaged in the Iraq–Iran War. This action generated wide reactions within the United Nations, both in the Secretariat and the Security Council, as the international organization considered the strike a clear violation of Iraq's sovereignty and a breach of the United Nations Charter, which prohibits the use of force against member states outside the framework of legitimate self-defense.

The Security Council convened emergency sessions to discuss the attack after Iraq submitted an official complaint demanding condemnation of the Zionist entity and holding it fully responsible for the aggression. After deliberations, the Council unanimously adopted Resolution No. 487 (1981), which condemned the Zionist attack and deemed it an act of aggression that contradicted international principles. The resolution also reaffirmed Iraq's right to develop a peaceful nuclear program under the supervision of the International Atomic Energy Agency and called on the Zionist entity to refrain from repeating such actions and to comply with nuclear non-proliferation standards.

The United Nations' position demonstrated its commitment to protecting the rules of the international order and preventing the creation of dangerous precedents that could allow the use of force against nuclear facilities under international supervision. Although the resolution did not include sanctions, it represented a clear political condemnation that proved the organization's ability to achieve international consensus in confronting acts that threaten regional and global security.

Keywords: Tammouz nuclear reactor, Iraq, Israel, Zionist entity, Osiraq.

المقدمة:

يعد البرنامج النووي العراقي احد اهم البرامج النووية العربية، إذ تعود جذوره الى حقبة خمسينات القرن العشرين ابان العهد الملكي، حينما كانت للعراق علاقات وطيدة مع المعسكر الغربي كونه احد اعضاء حلف بغداد، غير أن التغيرات السياسية في البلاد انعكست على قضية البرنامج النووي العراقي فتحول التعاون في المجال النووي الى المعسكر الشرقي.

وتنعكس اهمية الموضوع حول دراسة احد اهم الاعتداءات التي تعرض لها العراق، اذ دمرت الطائرات الصهيونية جهوداً عراقية امتدت لأكثر من ثلاثين سنة صرفت عليها مبالغ طائلة، وعلى الرغم من البرنامج النووي العراقي لم يكن تقنياً بموازاة البرنامج النووي الصهيوني فضلاً عن كونه تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولم يشكل أي خطر او تهديد لأمن منطقة الشرق الاوسط، إلا أن الكيان الصهيوني لم يتوان عن استهدافه وتدميره بشكل كامل دون الاكتراث بالمجتمع الدولي.

قسم البحث الى ثلاثة محاور، تناول الاول المشروع النووي العراقي وتطوره: ابتداء من نشوئه عام 1956 ابان العهد الملكي، ثم العهد الجمهوري والتعاون العراقي السوفيتي في المجال النووي وصولاً الى التعاون بين العراق وفرنسا وانشاء اول مفاعل نووي عراقي للأغراض السلمية منتج في فرنسا.

اما الثاني فدرس استهداف مفاعل تموز: وقد بدأت تلك الاستهدافات من اغتيال ابرز العلماء النوويين العاملين في المفاعل العراقي ومحاولات تخريب معدات المفاعل في بلد المنشأ، فضلاً عن محاولات الضغط السياسي على الدول؛ لمنع التعاون النووي مع العراق، وختتمت بعملية اوبرا التي استهدفت المفاعل العراقي بشكل كامل عام 1981.

وجاء الثالث: لدراسة موقف الامم المتحدة استهداف المفاعل العراقي: اذ وجهت الادانة الكاملة للكيان الصهيوني لخرقه سيادة العراق، فضلاً عن خرق موثيق الامم المتحدة والمجتمع الدولي.

واعتمد البحث على العديد من المصادر الاجنبية التي تناولت الموضوع برؤية مغايرة عما كتبت في المصادر العربية والعراقية، فضلاً عن الاستعانة بالمصادر التي كتبها الكتاب الصهيينة والتي حاولت تبرير تلك العملية، وتمت الاستعانة بقرارات الامم المتحدة ومجلس الامن لبيان موقف الامم المتحدة والدول الاعضاء.

أولاً: المشروع النووي العراقي وتطوره

تعود جذور المشروع النووي العراقي الى عام 1956، بعد الثورة النووية التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، ولاسيما للاستعمالات السلمية وانتاج الطاقة، اذ اكتسب العراق خبرات المجال النووي وذلك بالتعاون العراقي الامريكي من خلال برنامج (الذرة من أجل السلام) (Atoms for Peace) (برنامج امريكي مشتق من خطاب الرئيس الامريكي دوايت ايزنهاور الذي ألقاه في 8 كانون الاول 1953، ونص البرنامج على توفير المعدات النووية اللازمة للاستعمالات الطبية والطاقة . للتفاصيل ينظر: (Chernus, 2002)) الذي رعته الولايات المتحدة الامريكية (Hegghammer, 2016, p. 21)، وعلى اثر ذلك منحت الادارة الامريكية العراق مفاعلاً نووياً بقدرة 5 ميغا واط مطور من قبل شركة (جنرال اوتو ميكس) (General Auto-Mix) للأغراض البحثية وذلك لدور العراق الرئيس في حلف بغداد (Al Ajili, 2017, p. 126).

وشهد العراق قيام ثورة تموز 1958 وسقوط النظام الملكي، الامر الذي خلق وضعاً سياسياً جديداً في البلاد، وفي العام التالي وعلى اثر تلك التغيرات توقف التعاون الامريكي العراقي في المجال النووي، وفتح العراق قنوات الاتصال مع الاتحاد السوفيتي، واستقبل الاتحاد السوفيتي عدداً من البعثات العلمية لتدريبهم (Richelson, 2007, p. 321)، وشهد العام ذاته انضمام العراق الى (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (Al Ajili, 2017, p. 126).

وفي عهد الرئيسين الشقيقين عبد السلام وعبد الرحمن عارف (1963-1968) ازداد التعاون العراقي مع الاتحاد السوفيتي في المجال النووي ليتم انشاء (مركز البحوث النووية) عام 1964، ونتيجة للبعثات التعليمية العراقية في ذلك المجال الى كل من الاتحاد السوفيتي وبريطانيا انضم العديد من العلماء العراقيين المتدربين من خلال تلك البعثات الى مركز البحوث النووية (Abdulkhalik & Alhijaj, 2009, p. 48)، ليتم تتويج تلك الجهود العراقية بإنشاء اول مفاعل نووي عراقي بالتعاون مع الاتحاد السوفيتي اطلق عليه اسم (IRT 2000) في منطقة التويثة جنوب بغداد وبطاقة 2 ميغا واط وتم افتتاحه رسمياً في الذكرى الرابعة عشر لثورة تموز، أي: 14 تموز 1968 (Al Ajili, 2017, p. 126).

وحاولت الحكومة العراقية في سبعينات القرن العشرين توسيع برنامجها النووي بشكل اكبر مستفيدة من زيادة عائدات النفط على اثر قرار التأميم في حزيران عام 1972، وعلى اثر ذلك تم التوصل الى اتفاق بين العراق وفرنسا عام 1974 يقضي بتزويد العراق بمفاعلين نوويين الاول (اوزيراك) (Osiraq) بقدرة 40 ميغا واط، والثاني (ايزيس) (Isis) بحجم اقل ليتم دمج المشروعين تحت اسم (مفاعل تموز)، فضلاً عن ذلك تم توقيع اتفاق اخر مع شركة (سنيا تيكنت) (SNIA Technit) الايطالية لتجهيز المفاعلات بالمختبرات والاجهزة اللازمة، ليدخل العراق الى مجال الطاقة النووية بصورة رسمية (Al Ajili, 2017, p. 127).

وحاول العراق بين عامي 1976 و1978 الحصول على مفاعل نووي آخر لإنتاج الطاقة الكهربائية، فحاول الاتصال بعدد من الدول مثل: شركة (اسيا اتوم) (Asia Atom) السويدية، وشركة (كرافت ورك أي جي) (Kraft Work AG) الألمانية، وشركة (ميتسوبوشي) (Mitsubishi) اليابانية، إلا أن الضغوطات الأمريكية تجاه تلك الشركات منعتها مع التعاون مع العراق (Khadduri, 2005, pp. 85–86).

ثانيًا: استهداف مفاعل تموز:

واجه المشروع النووي العراقي عقبات كثيرة تمثلت بموقف القوى الغربية الراضة لامتلاك العراق أو أي دولة عربية أخرى مشروعًا نوويًا وإن كان للأغراض السلمية؛ لأن ذلك الأمر يعد تهديدًا مباشرًا للكيان الصهيوني أو بما كانت تطلق عليه الدوائر الغربية بمصطلح (الاخلال بميزان القوى) والمقصود به هنا هو كسر تفوق الكيان الصهيوني على الدول العربية (Reiter, 2005, p. 355).

فضلاً عن الاستهداف الصهيوني والغربي للبرنامج، اثرت سياسة النظام العراقي آنذاك على تطور البرنامج النووي العراقي، وذلك بسياسة التضييق التي مارستها الأجهزة الأمنية تجاه العلماء العراقيين؛ بسبب عدم انتمائهم للحزب الحاكم، مما اضطر العديد منهم إلى الهجرة خارج البلاد مثل: (محمد العطار) و (كاظم البكري) وآخرون (Al Ajili, 2017, p. 128).

فضلاً عن ذلك استهدفت الأجهزة الاستخبارية الصهيونية وعلى رأسها (الموساد) (هو جهاز استخباري صهيوني تأسس عام 1951 لملاحقة مجرمي الحرب النازيين المتهمين بجرائم ضد اليهود، تأسس في بدايته من عناصر وحدات خاصة من الجيش الصهيوني، نفذ العديد من العمليات ضد العناصر الفلسطينية والدول العربية من خلال عمليات الاغتيالات والتخريب. للتفاصيل: (International Business Publications, 2013, p. 74)، العديد من علماء البرنامج النووي العراقي مثل: (يحيى المشد) وهو مصري الجنسية كلف بإدارة البرنامج، و(عبد الرحمن رسول) و(سلمان رشيد اللامي) وغيرهم من الذين اغتيلوا بأيدي الأجهزة الصهيونية (Al Ajili, 2017, p. 128).

عملية اوبرا:

شكل وصول مناحيم بيغن (Menachem Begin) (مناحيم بيغن 1913-1992) سياسي صهيوني من اصول بولندية، كان زعيماً لعصابات الارغون الصهيونية ابان الانتداب البريطاني، تولى

العديد من المناصب في الكيان الصهيوني ابرزها: وزير الزراعة ووزير الدفاع، ورئيس الوزراء السادس للكيان الصهيوني للمدة 1977-1983، حدثت في عهده العديد من الاحداث المهمة منها اتفاقية كامب ديفيد واتفاقية السلام المصرية الصهيونية، وقصف المفاعل النووي العراقي. للتفاصيل ينظر: (Shilon, 2012)، إلى رئاسة حكومة الكيان الصهيوني نقطة مهمة في موقف الكيان من المشروع النووي العراقي، اذ عمل بيغن على اعطاء قضية المفاعل النووي قضية وجودية ربطها بين وجود الكيان الصهيوني من عدمه؛ لإقناع الدوائر التشريعية الصهيونية على تنفيذ ضربة وقائية للبرنامج النووي العراقي (Morris & Kedar, 2011, pp. 44-45).

وأثيرت داخل اروقة الاجتماعات الحكومية الصهيونية الى أن المفاعل النووي العراقي بات قريباً من التشغيل النهائي، وهذا الامر يتعارض مع ما عرف وقتها (عقيدة بيغن) التي نصت على منع أي دولة عربية من امتلاك قدرة نووية حتى لو كان للأغراض السلمية (Cohen, 1998, pp. 272-273).

وبدأ الكيان الصهيوني خطواته الجدية منذ نهاية عام 1979 لاستهداف المفاعل النووي العراقي، وسارت تلك الخطوات باتجاهين: الاول استخباري كان باغتيال العلماء والمهندسين ما ذكرناه سابقاً، فضلاً عن عملية اخرى استهدفت المعدات وقطع الغيار وما شابه في معاملها داخل فرنسا، وحاولت الاجهزة الاستخبارية الصهيونية التواصل مع نظيرتها الفرنسية لإقناع الحكومة بالعدول عن التعاون مع العراق (Kahana, 2006, pp. 141-142).

اما الاتجاه الثاني فكان اتجاهاً عسكرياً تمثل بعمليات التدريب للطيارين لتجاوز العقبات للوصول صوب وسط العراق، فضلاً عن عمليات المراقبة من خلال صور الاقمار الاصطناعية لموقع المفاعل وشكل البناء والمواد المستعملة معتمدة بذلك على المعلومات الحاصلة عليها من الادارة الامريكية والمصادر البشرية في اوربا (Kahana, 2006, pp. 144).

ونوقشت في الادارة العسكرية الصهيونية عدة خطط حول تنفيذ العملية، وكانت العقبات التي تقف بوجه تنفيذ تلك العملية هو بعد المسافة بين موقع المفاعل في منطقة التويثة جنوب بغداد والقواعد الجوية في الكيان الصهيوني، فضلاً عن كيفية تخطي الرادارات الاردنية والسعودية والعراقية ولاسيما الاخيرة التي كانت على اهبة الاستعداد بسبب ظروف الحرب العراقية الايرانية آنذاك (Pedahzur, 2009, p. 201).

ورأت وزارة الدفاع الصهيونية أن فرصة انشغال العراق بالحرب مع ايران فرصة مواتية لتنفيذ عملية مفاجئة ضد العراق، فتم الاتفاق على تنفيذ عملية تمت تسميتها (ابرا) (Opera) واطلق ايضاً عليها تسمية (بابل) (Babylon) ونصت على تنفيذ الطائرات الصهيونية لتلك العملية (Cohen & Burr, 2012, p. 7).

وانطلقت العملية يوم 7 حزيران 1981 الساعة 3 و55 دقيقة مساءً 8 طائرات صهيونية من طراز F16 من قاعدة (هاتسور) الجوية الواقعة وسط الأراضي المحتلة محملة بقنابل تزن ما يقرب من 2000 رطل، في حين انطلق سرب آخر من 6 طائرات نوع F15 من قاعدة (تل نوف) كحماية لتلك الطائرات، واتخذت تلك الطائرات مسارًا بين الحدود الأردنية والسعودية وبعلو منخفض حوالي 60 مترًا؛ لتجنب الرادارات السعودية والأردنية والعراقية، وفعلاً استطاعت تلك الطائرات الوصول إلى هدفها وتنفيذ عملية استهداف مفاعل تموز العراقي بصورة مفاجئة للجانب العراقي، وتمكنت الطائرات الصهيونية من العودة بسلام منفذة عملياتها بشكل تام في الساعة 6 مساءً (Cordesman, 1984, p. 77).

ثالثًا: موقف الأمم المتحدة من استهداف المفاعل العراقي:

وجهت الحكومة العراقية رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم (Kurt Waldheim) طلبت فيها عقد جلسة طارئة لمناقشة الاعتداء الصهيوني على العراق، وذكرت الرسالة العراقية أن المفاعل كان مخصصًا للأغراض السلمية وتحت إشراف الهيئة الدولية للطاقة الذرية (Marshall, 2006, p. 507)، ومن جانبه أعرب الأمين العام للأمم المتحدة عن قلقه بسبب استعمال الكيان الصهيوني للقوة العسكرية ضد المنشآت النووية العراقية، ووصف فالدهايم الهجوم الصهيوني بأن الأمر زاد من حدة التوتر في المنطقة (UN, 1981, p. 423).

وانعقدت جلسة مجلس الأمن رقم (2280) في 12 حزيران 1981 بحضور مندوب العراق في الأمم المتحدة صلاح عمر العلي (1978-1981) وتم تقديم عرضٍ لما حدث يوم الهجوم الصهيوني في 7 حزيران 1967، وحصل العراق وقتها إبان الاجتماع على دعم من بعض أعضاء مجلس الأمن وممثلي دول عدم الانحياز والدول العربية الأخرى (UN Security Council, n.d., p. 15).

وعقدت جلسة مجلس الأمن رقم (2282) في 15 حزيران 1981 بحضور الأعضاء الدائمين ودعوة أعضاء لم يحق لهم بالتصويت وهم: (بنغلادش، مصر، تشيكوسلوفاكيا، هنغاريا، منغوليا، سيراليون، سوريا) للمشاركة في مناقشة المسألة، أعقب ذلك وفي اليوم نفسه عقدت جلسة أخرى المرقمة (2283) دعا فيها (اندونيسيا، وإيطاليا، والمغرب، وبولندا، واليمن)، وتم دعوة كل من (نيكاراغوا، سريلانكا) في الجلسة (2284) في اليوم نفسه (United Nations Security Council, 1981, pp. 1-2).

واستمرت جلسات مجلس الأمن للمداولة في الشكوى العراقية المقدمة ضد الكيان الصهيوني، فتم عقد الجلسة (2285) في 16 حزيران وتمت دعوة ماليزيا، ودعيت في الجلسة (2286) في 17 حزيران

تونس وممثل جامعة الدول العربية كلوفيس مقصود لحضور الاجتماعات، وشهدت الجلسة (2288) دعوة ليبيا (United Nations Security Council, 1981, pp. 1-2).

وشهد مجلس الامن مداخلات الاعضاء والدول التي تمت دعوتها خلال الجلسة (2288)، وتمت دعوة سيغفارد اكلوند (Sigvard Eklund) مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بناء على طلب تقدمت به اوغندا، والذي ادلى بمعلوماته بأن العراق هو احد الاطراف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية منذ نشأتها عام 1970 وقبل بتطبيق ضمانات الوكالة على جميع نشاطاته النووية، وأن الوكالة اكدت أن تلك الضمانات طبقت بصورة صحيحة (United Nations Security Council, 1981, pp. 1-2).

مواقف الدول الدائمة للعضوية:

1- الولايات المتحدة الامريكية: انعكس موقف الولايات المتحدة ازاء العدوان الصهيوني داخل اروقة الادارة الامريكية على موقفها في مجلس الامن الدولي، اذ كان الموقف الامريكي منذ بداية الازمة شعر بحرج كبير ازاء العمل الصهيوني، وعلى الرغم من الدعم اللامحدود الامريكي للكيان الصهيوني، إلا أن ذلك لم يمنع الرئيس رونالد ريغان (Ronald Regan) (رونالد ريغان (1911-2004) سياسي امريكي منتمي للحزب الجمهوري اصبح حاكم ولاية كاليفورنيا 1967-1975 ثم اعلى رئاسة الولايات المتحدة لدورتين رئاسيتين 1981-1989 فاصبح الرئيس الاربعون في تسلسل رؤساء الولايات المتحدة، ترافق عهده مع العديد من المشاكل الدولية مثل حرب الخليج الاولى والغزو السوفيتي لافغانستان واقترب نهاية الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي. للتفاصيل (McKinney, 2022, pp. 60-62))، من ادانة الاعتداء الصهيوني بوصفه (عملاً لا مبرر له) و (ينافي الشرعية الدولية) (The Washington Post, 1981)، لكن في الوقت نفسه وعلى الرغم من الادانة الامريكية للعمل الصهيوني، إلا أن البيان الرئاسي حمل في طياته تبريراً مبطناً له وذلك بوصف الاعتداء بـ"قد يكون أن [اسرائيل] اعتقدت أنها كانت تتصرف دفاعاً عن نفسها" (The White House, 1981).

ومن جانبها اعلنت الخارجية الامريكية عن استنكارها للهجوم الصهيوني على دولة عضواً في معاهدة عدم الانتشار النووي، وأن مفاعلها خاضعاً لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ووصفته بأنه يزعزع الامن ويقوض جهود السلام في المنطقة (New York Times, 1981).

وأعلنت الإدارة الأمريكية في 10 حزيران 1981 وكإجراء ليثبت ادانتها للاعتداء الصهيوني إيقاف تسليم الكيان لأربع طائرات من طراز F16، بعد أن الكيان الصهيوني خالف شروط استعمال الاسلحة الأمريكية في غير الدفاع عن النفس (United Nations Security Council, 1981).

ومن الواضح أن قرار الإدارة الأمريكية بتعليق تسليم 4 طائرات الى الكيان الصهيوني كان قراراً رمزياً فقط ولا يعني أنها وجهت عقوبة الى الكيان، وذلك أن 4 طائرات قياساً بأسراب الطائرات والتي تبلغ المئات التي يمتلكها جيش الكيان الصهيوني لا تساوي شيئاً، فضلاً عن أن الكيان الصهيوني قد حصل قبل اقل من عشر سنوات، أي: في حرب 1973 على احدث المعدات والاجهزة والطائرات الأمريكية.

وانعكس موقف الدوائر السياسية الأمريكية على الموقف الرسمي الأمريكي في مجلس الامن الدولي، إذ ادرك الجانب الأمريكي أن مجاراتها للاعتداء الصهيوني على العراق يقوض جهود السلام الذي تقوده الإدارة الأمريكية ابتداء من معاهدة السلام المصرية الصهيونية.

وجاء الموقف الأمريكي في الامم المتحدة على لسان المندوب الأمريكي (جين كيركباتريك) (Jeane Kirkpatrick) (1985-1981) منسجماً مع الموقف العام داخل الهيئة الدولية، إذ ادانت الاعتداء الصهيوني ودعت الى عدم تكرار تلك الاعمال، والتأكيد على حق العراق في امتلاك برامج سلمية تحت رقابة الوكالة الدولية، وتوجت الادانة الأمريكية بالموافقة على التصويت على قرار الامم المتحدة المرقم 487 في 19 حزيران 1981 (National Security Archive, n.d)، وعلى الرغم من الادانة الأمريكية وقبولها للتصويت على قرار الامم المتحدة إلا أن ذلك لم يمنع المندوب الأمريكي عن التطرق الى وجود تقاهمات مع حكومة الكيان الصهيوني حول ما اسمته بالمخاوف الصهيونية (US Mission to UN, 1981, p. 2).

2- **الاتحاد السوفيتي:** اعلن الاتحاد السوفيتي ادانة الهجوم الصهيوني إذ وصفه بأنه (عدوان غير مبرر) ويتنافى مع المادة 51 من ميثاق الامم المتحدة ويشكل تهديداً للسلم الدولي، وازداد مندوب الاتحاد السوفيتي اوليغ توريانوفسكي (Oleg Troyanovsky) أن العراق كان ملتزماً باتفاقيات منع الانتشار النووي وأن منشآته النووية كانت خاضعة للرقابة الدولية، مما يعني أن الاعتداء الصهيوني لم يطل السيادة العراقية فحسب وإنما لهيئة الامم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية (United Nations Security Council, 1981, p. 49).

واستثمر الاتحاد السوفيتي الاعتداء الصهيوني كوسيلة لإظهار ازدواجية المعايير لدى القوى الغربية في دعم الكيان الصهيوني والتغاضي عن تطور برنامجها النووي وعدم اشتراكها في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية على العكس من موقفها مع الدول الاخرى ولاسيما الدول العربية، ورأى المندوب السوفيتي

أن الإدارة الأمريكية تتحمل جزءًا من المسؤولية؛ بسبب التواطؤ مع الكيان الصهيوني وذلك بسياسة التساهل التي تتبعها الإدارة الأمريكية مع الكيان (United Press International, 1981).

وجاء الموقف السوفيتي مرتكزًا لتوسع تعزيز وجوده في الشرق الأوسط ابان الحرب العراقية الإيرانية، إذ عدت الحكومة السوفيتية أن دعمها السياسي للعراق في الأمم المتحدة يعزز علاقتها مع دول المنطقة ويمنحها دورًا ابرز، لذا استثمرت تلك الحادثة لتعميق التنسيق مع الحكومات العربية (U.S. Department of State, 1982, p. 739).

3- فرنسا: ادانت فرنسا الاعتداء الصهيوني على مفاعل تموز، واعرب المندوب الفرنسي جاكوز ليبريتي (Jacques Leprette) عن (اسفه الشديد)؛ لأن المفاعل العراقي الذي تم انشاؤه في فرنسا كان سلميًا وخاضعًا للرقابة الدولية، ووصف البيان الفرنسي أن الاعتداء يمثل خرقًا للسيادة العراقية والامن الدولي (United Nations Security Council, 1981, p. 27).

إن ما تضمنه القرار الأممي وقرار مجلس الامن بإضافة فقرة دفع تعويضات الى العراق كان تحت ضغط الموقف الفرنسي؛ كون أن فرنسا هي صاحبة الشأن في بناء المفاعل الذي تم تدميره، فضلًا عن أن احد مواطنيها التقنيين لقي حتفه في الهجوم الصهيوني (United Press International, 1981).

وقد استدعى وزير الخارجية الفرنسي كلود تشيسون (Claude Cheysson) السفير الصهيوني في باريس مئير روسيني (Meir Rosenne) وسلمه رسالة احتجاج ولاسيما بعد تزايد الضغط الاعلامي بسبب مقتل احد المواطنين الفرنسيين العاملين في المفاعل العراقي، وبلغه أن الحكومة الفرنسية ستعيد النظر بصفقات الاسلحة المزمع توريدها الى الكيان الصهيوني من فرنسا، وأكد الوزير أن فرنسا ستعمل على اعادة انشاء المفاعل العراقي في حال حصولها على ضمانات مناسبة (United Press International, 1981a).

4- الصين: ادانت الصين الاعتداء الصهيوني على العراق، وذكر المندوب الصيني في مجلس الامن أن الاعتداء لم يكن مجرد هجوم عسكري بل عملاً عدوانيًا له دلالات سياسية واستراتيجية خطيرة، وأنها ستفتح الباب لاعتداءات اخرى (United Nations Security Council, 1981, p. 49).

5- بريطانيا: لم يحمل البيان البريطاني ادانة صريحة للاعتداء الصهيوني، وإنما جاء اعرابًا عن قلقها ازاء استهداف المنشآت النووية السلمية العراقية، ووصفت الاعتداء بأنه ينافي مبادئ القانون الدولي، وعبر المندوب البريطاني عن خشيته من مغبة تصعيد الاحداث في الشرق الأوسط (Foreign and Commonwealth Office, 1981).

قرار مجلس الامن 487:

اصدر مجلس الامن قراره المرقم 487 في 19 حزيران 1981 بإجماع خمسة عشر عضواً من بينهم اشد الداعمين للكيان الصهيوني وهما الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، وتضمن القرار ادانة صريحة للهجوم الصهيوني وعدّه خرقاً لميثاق الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، وجاء فيه (United Nations Security Council, 1981, pp. 1-2):

1. ادانة شديدة للهجوم الصهيوني وعدّه انتهاكاً واضحاً لميثاق الامم المتحدة واعراف السلوك الدولي.
2. دعوة الكيان الصهيوني الى عدم تكرار تلك الاعمال والتهديد بها.
3. شكل الهجوم تهديداً خطيراً لترتيبات الضمانات التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي تعد اساس معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية.
4. حق العراق والدول الاخرى ولاسيما الدول النامية في وضع برامج للتطوير التكنولوجي والنووي لتنمية اقتصادها وصناعتها وللاغراض السلمية وفق احتياجاتها وبما يتفق مع الاهداف المقبولة لمنع انتشار الاسلحة النووية.
5. دعوة الكيان الصهيوني بشكل عاجل الى اخضاع منشآته النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
6. اكد القرار على حق العراق الحصول على التعويض المناسب للدمار الذي لحق بمنشآته والذي تسبب به العدوان الصهيوني.
7. طلب مجلس الامن من الامين العام للأمم المتحدة أن يعلمه بانتظام تنفيذ ذلك القرار.

وشكل قرار مجلس الامن 487 نقطة تاريخية مهمة، اذ لم يشهد سابقاً اجماعاً على ادانة الكيان الصهيوني دون استعمال الولايات المتحدة الامريكية حق النقض، ولاسيما أن تلك الادانة جاءت لصالح دولة عربية، فضلاً عن أن القرار سبب احراجاً كبيراً للإدارة الامريكية التي لم تستطع فعل شيء الا مسaire المجتمعين وادانة الكيان الصهيوني (Quan, n.d., p. 211).

ورأت العديد من الدول غير الدائمة العضوية من قرار 487 فرصة لإجبار الكيان الصهيوني على اخضاع برامجها النووية للرقابة الدولية؛ كون أن البرامج النووية الصهيونية طالما أنها خارج الرقابة الدولية وعدم موافقة الكيان الصهيوني على معاهدة انتشار الاسلحة النووية فإن ذلك يقوض جهود السلام في منطقة الشرق الاوسط، إلا أن رفض الولايات المتحدة وبريطانيا ألزم الكيان الصهيوني بذلك، فبقيت صيغة القرار كما هي عليه (مطالبة) دون كلمة (الزام) (United Nations Security Council, 1981, pp. 17-25).

وتبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها المرقم (36/27) في 13 تشرين الثاني 1981 والذي جاء فيه أن الكيان الصهيوني قد خالف قرارات الامم المتحدة السابقة (33/71) في 14 كانون الاول 1978 بشأن التعاون العسكري والنووي مع الكيان الصهيوني، والقرار (34/89) في 11 كانون الاول 1979 بشأن التسلح النووي الصهيوني، واستنادًا الى عدم امتثال الكيان الصهيوني لقرار مجلس الامن المرقم 487 في 19 حزيران 1989، وقرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذي العدد (GC(XXV)RES/381) في 26 ايلول 1981 والذي عدّ الهجوم الصهيوني على العراق بأنه هجوم ضد الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظام الضمانات الخاص بها وتعليق أي مساعدة تقدم الى الكيان الصهيوني (United Nations General Assembly, n.d., p. 4).

وأضاف القرار الاممي أن العراق طرفًا في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية، والتزم بالضمانات الدولية كافة ، وفي المقابل لم ترّ الامم المتحدة أي تجاوب من قبل الكيان الصهيوني ورفض الانضمام الى المعاهدة المذكورة على الرغم من النداءات المتكررة من المجتمع الدولي ومجلس الامن لوضع المنشآت الصهيونية تحت مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية (United Nations General Assembly, n.d., p. 4).

وأشار قرار الامم المتحدة أن التصرفات الصهيونية (مثيرة للقلق) بإساءة استعمال الطائرات والاسلحة الواردة لها من الولايات المتحدة في الاعتداء على الدول العربية، فضلاً عن النشاطات الصهيونية الهادفة الى امتلاك وتطوير الاسلحة النووية (United Nations General Assembly, n.d., p. 4). ونصت بنود القرار الاممي على ما يأتي (United Nations General Assembly, n.d., p. 4):

- 1- تدين الامم المتحدة بشدة العمل العدواني الصهيوني وانتهاك ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي، وأن الاعتداء الصهيوني يمثل تصعيدًا خطيرًا يهدد السلم والامن الدوليين.
- 2- تحذير الكيان الصهيوني بشكل رسمي لوقف التهديدات ووقف ارتكاب مثل تلك الهجمات ضد المنشآت النووية.
- 3- دعوة جميع الدول بوقف تزويد الكيان الصهيوني بالاسلحة والمواد ذات الصلة بجميع انواعها والتي تمكنها من ارتكاب اعمال العدوان ضد الدول الاخرى.
- 4- تطالب الامم المتحدة مجلس الامن بالتحقيق في الانشطة النووية الصهيونية وفي تعاون الدول والجهات الاخرى في تلك الانشطة.

5- تطالب الأمم المتحدة مجلس الأمن اتخاذ إجراءات تنفيذية فعالة لمنع الكيان الصهيوني من تعريض السلام والأمن الدولي للمزيد من الأخطار نتيجة اعتداءاتها وسياسات التوسع والاحتلال والظلم التي تنتهجها.

6- على الكيان الصهيوني -نتيجة لمسؤوليته الدولية عن اعتدائه ضد العراق- دفع التعويضات العاجلة والكافية عن الأضرار بالمادة والخسائر في الأرواح التي نجمت عن ذلك الاعتداء.

7-تطلب الجمعية العامة من الأمين العام للأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن على إحراز تقدم في تنفيذ القرار وتقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين.

8-تقرر إدراج البند المعنون (العدوان المسلح [الإسرائيلي] على المنشآت النووية العراقية وما يترتب عليه من عواقب خطيرة على النظام الدولي القائم بشأن الاستعمالات السلمية للطاقة النووية ومنع انتشار الأسلحة النووية والسلام والأمن الدوليين في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والثلاثين.

وعلى الرغم من أن الوضع على الأرض لم يتغير ولم يتضرر الكيان الصهيوني جراء قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، إلا أن قرارات الإدانة وضعت الكيان الصهيوني في موقف معزول داخل الهيئة الدولية، ولم يستطع أكبر حلفائها من معارضة تلك القرارات وإن لم تكن بصفة إلزامية، لكن في الوقت نفسه أن القرارات تلك معنوية أكثر منها مادية؛ لأنها لم تتضمن عقوبات أو إجراءات تنفيذية ضد الكيان الصهيوني (Ahrens, n.d., p. 289).

الخاتمة:

بعد أن تمت كتابة البحث تم التوصل الى النتائج الاتية:

1. تأثر البرنامج النووي العراقي منذ نشأته بالأوضاع السياسية في البلاد فمن المساعدات الامريكية لإنشائه الى التعاون السوفيتي وذلك عقب التغيير السياسي الذي حدث في العراق عام 1958.
2. كان البرنامج النووي العراقي للأغراض السلمية، وهو ما اكدت عليه جميع المصادر العربية والاجنبية وحتى بعض الكتاب الصهاينة، وكان البرنامج النووي العراقي يخضع بشكل كامل لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
3. إن الهدف الصهيوني من استهداف مفاعل تموز العراقي -على الرغم من سلميته- هو عدم السماح لأي دولة عربية امتلاك تقنية نووية؛ بحجة الاخلال بميزان القوى في منطقة الشرق الاوسط والمحافظة على التفوق الصهيوني في المنطقة، والانفراد بامتلاك التقنيات النووية في المنطقة دون غيره.
4. ورأت الحكومة الصهيونية أن الفرصة مواتية لاستهداف المفاعل العراقي؛ لانشغال العراق وقتها في الحرب العراقية الايرانية وتكريس الجهد العسكري والحماية الجوية من الجهة الشرقية، ولاسيما أن العراق كان يتمتع بعلاقات طيبة وقتها مع الاردن والمملكة العربية السعودية اللتين كانتا اجوائهما ممراً للطائرات الصهيونية.
5. وأدان مجلس الامن بالإجماع الاعتداء الصهيوني على العراق، وعجزت الادارة الامريكية استعمال حق النقض الفيتو ضد القرار الاممي؛ لأن الاعتداء كان غير مبرر حتى داخل اروقة الادارة الامريكية، التي قررت تعليق تسليم الطائرات الى الكيان الصهيوني كإجراء رمزي لبيان الموقف الامريكي، الا أن تلك الاجراءات تتنافى مع ما قامت به الادارة الامريكية من تزويد الكيان الصهيوني بصور الاقمار الاصطناعية والمعلومات اللازمة عن بناء المفاعل العراقي.
6. وحاولت بعض الدول في الامم المتحدة استغلال الادانة الاممية للاعتداء الصهيوني لإصدار قرار يجبر الكيان الصهيوني على السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش المفاعلات النووية الصهيونية، وإلزام الكيان التوقيع على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية، إلا أن الوجود الامريكي السياسي في الامم المتحدة اجهض ذلك.
7. وبقي القرار الاممي، وعلى الرغم من ادانته ومحاولة الامانة العامة فرض تعويضات مالية ضد الكيان الصهيوني إلا أنه بقي في خانة القرار الرمزي لا اكثر، وذلك كونه لم يجبر الكيان الصهيوني على التخلي عن تفتيش برنامجه النووي، ولم يفرض عقوبات اقتصادية او سياسية وإنما عزلة دامت لمدة وجيزة وانتهت.

قائمة المصادر والمراجع:

List of sources and references:

1. Abdulkhaliq, H., & Alhijaj, A. (2009). The strategy of the nuclear program in Iraq. Center of Arab Unit Studies.
2. Al Ajili, A. (2017). The historical background of the Iraqi nuclear program: From early beginnings to the Gulf War (1956–1991). Integrated Sciences for Global Society Studies.
3. Ahrens, S. (n.d.). Israel and the UN. p. 289.
4. Chernus, I. (2002). Eisenhower's atoms for peace. Texas A&M University Press.
5. Cohen, A. (1998). Israel and the bomb. Columbia University Press.
6. Cohen, A., & Burr, W. (2012). National Security Archive report.
7. Cordesman, A. H. (1984). The military balance in the Middle East.
8. Foreign and Commonwealth Office. (1981). Briefing.
9. Hegghammer, M. B. (2016). Unclear physics: Why Iraq and Libya failed to build nuclear weapons. Cornell University Press
10. International Business Publications. (2013). IBP USA staff, Israel intelligence, security activities and operations handbook: Volume 1 strategic information and regulations. International Business Publications.
11. Kahana, E. (2006). Historical dictionary of Israeli intelligence. Scarecrow Press.
12. Khadduri, I. (2005). Iraq's nuclear mirage: Memories and delusions. Arab Scientific Publishers.
13. Marshall, E. (2006). Iraqi nuclear program halted by bombing: The air attack missed Iraq's reactors, but raised a specter of conventional war with radioactive fallout. Science, 210(4469), 507–510.
14. McKinney, D. B. (2022). Presidents encyclopedia. ABDO Publishing Company.
15. Morris, B., & Kedar, B. (2011). The birth of Operation Opera. Israel Defense Army.
16. National Security Archive. (n.d.). Israeli attack on Iraq's Osirak 1981: Setback or impetus for nuclear weapons?. <https://nsarchive.gwu.edu>
17. Pedahzur, A. (2009). The Israeli secret services and the struggle against terrorism.
18. Quan, W. (n.d.). UN security politics. p. 211.
19. Reiter, D. (2005). Preventive attacks against nuclear programs and the “success” at Osirak. The Nonproliferation Review, 12(2), 355–372.
20. Richelson, J. T. (2007). Spying on the bomb: American nuclear intelligence from Nazi Germany to Iran. W. W. Norton & Company.
21. Shilon, A. (2012). Menachem Begin: A life. Yale University Press.
22. The Washington Post. (1981, July 2).
23. The White House. (1981, June 16). The President's news conference – June 16, 1981. <https://www.reaganlibrary.gov/archives/speech/presidents-news-conference-june-16-1981>
24. United Nations. (1981). Year book.
25. United Nations General Assembly. (n.d.). Resolution A/36/27. p. 4.
26. United Nations Security Council. (n.d.). Session 2280.
27. United Nations Security Council. (1981). Resolution 487.
28. United Nations Security Council. (1981, June 19). Resolution 487. <https://www.un.org/securitycouncil/>
29. United Nations Security Council. (1981). Resolution 487. pp. 1–2.
30. United Nations Security Council. (1981). Security Council record. p. 27.



31. United Nations Security Council. (1981). Session 2281. pp. 17–25.
32. US Mission to UN. (1981). Statement. p. 2.
33. United Press International. (1981, June 9). Soviets charge U.S. complicity in Israeli attack.
34. United Press International. (1981, June 15). France demands Israel pay for nuclear damage.
35. United Press International. (1981b, June 18). France may rebuild Iraq's destroyed reactor.
36. U.S. Department of State. (1982, October 4). Foreign relations of the United States, 1981–1988, Volume III, Soviet Union: Memorandum of conversation (p. 739).